

إرث الاستعمار الفرنسي والثورة التحريرية

على الحياة السياسية في الجزائر المُستقلَّة (1962 - 1978)

د. ناجية حمدي (*)

ملخص

في هذه الورقة البحثية، حول إرث الاستعمار والثورة على الحياة السياسية الجزائرية. يبدو من الضروري إجراء تقييم للفترة الاستعمارية، لأن هذه الفترة التاريخية تبدو في غاية الأهمية، وحاضرة ولا تُمحي. من هنا تذهب هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: هل يُمكن الربط أيضاً بين الوسائل التي حققت الاستقلال - ثورة عنيفة في الجزائر مقارنة مع حالات أخرى أكثر سلمية - والممارسة السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال؟ ومحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية سوف تعتمد هذه الورقة البحثية على منهجية تركيبيّة مفادها: أنّه بالنظر إلى أنّ الجزائر تعرّضت لكلا من الفرنسيّة العالية والتغريب الشديد، ينبغي أن يكون تأثير اللغة والثقافة على المسار السياسي للجزائر واضح جداً. أكثر من ذلك، شهدت الجزائر جميع تجارب التحوّل الاجتماعي كما لوحظت في مناطق أخرى من العالم الثالث، وهي التّمو السكاني (الديموغرافي)، الهجرة إلى المدن، التعليم العام، ويجب أن تُؤخَذ أيضاً هذه الحقائق بعين الاعتبار في أي تحليل سياسي. وأخيراً، يلاحظ سيطرة الاقتصاد "الرعي" في الجزائر. وكان لهذا الواقع الاقتصادي تأثير كبير على الحياة السياسية الجزائرية. وستكون مهمة الملاحظ في البداية إذاً هو توضيح تقييدات تاريخ الجزائر على الأقل في شكل مفاهيمي، ومن تمّ تقييم الأسباب التي أدت إلى خيارات رجال السياسة الجزائريين.

الكلمات المفتاحية: الإستعمار الفرنسي، الثورة التحريرية، النظام السياسي الجزائري وهواري بومدين.

(*) مُحاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، قهزي 090 - الجزائر.

مقدمة

عندما يقول الجزائريين بأن بلادهم تُمثل حالة خاصة، فإنهم عادة ما يضعون في الإعتبار شيتين: خلافاً لجميع الدول العربية الأخرى، عانت الجزائر من استعمار حاد لمدة 132 عاماً؛ وعلى عكس أي دولة أخرى في الشرق الأوسط، اضطرت إلى حوض غمار حرب استقلال طويلة ودموية، لأكثر من سبع سنوات، وراح ضحيتها مئات الآلاف من الأرواح، وربما يصل إلى مليون. مضاعفات هذا الإرث الاستعماري والثوري، امتدت حتى جيل ما بعد الاستقلال، ولا يزال يجثم على الحياة السياسية في الجزائر. أما اليوم، ومع ذلك، فإن نسبة السكان الذين احتفظوا بذاكرة حيّة لتلك الفترة قد انحفضت بشكل ملحوظ. وهناك فجوة كبيرة بين، من جهة، الأجيال التي تشكلت من قبل تجربة الهيمنة الفرنسية والنضال من أجل الحرية، ومن جهة ثانية، أولئك الذين يتناولون الاستقلال على أنه شيء طبيعي ويعتقدون بأن ليس لديهم أي دين تجاه الجيل الأول من الوطنيين.

والغرض من هذه الدراسة هو محاولة فهم ما إذا كان هناك رابط بين الوسائل التي حققت الإستقلال والممارسات السياسية التي تولدت في مرحلة ما بعد الإستقلال، خاصة في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين"؛ وتفترض الدراسة وجود هذا الرابط بينهما. وسوف تُحاول اختبار هذا الافتراض بالاعتماد على منهجية علمية مفادها أنه، بالنظر إلى أن الجزائر تعرّضت لكلا من القرستة العالية والتغريب الشديد، ينبغي أن يكون تأثير اللغة والثقافة على المسار السياسي للجزائر واضح جداً. أكثر من ذلك، شهدت الجزائر جميع تجارب التحول الإقتصادي كما لوحظت في مناطق أخرى من العالم الثالث، وهي التمو السكاني (الديموغرافي)، الهجرة إلى المدن، التعليم العام. ويجب أن تُؤخذ أيضاً هذه الحقائق بعين الإعتبار في أي تحليل سياسي. وأخيراً، يُلاحظ سيطرة الإقتصاد "الرئعي" في الجزائر، بواسطة تستفيد الدولة من تدفقات مالية كبيرة جراء بيع البترول والغاز؛ تُوزع هذه العائدات بطريقة تُؤلد وتُشجع على فساد واسع، وفي الوقت نفسه تُقبط الإستثمار محكمة في القطاعات الإنتاجية. وكان لهذا الواقع الإقتصادي تأثير كبير على الحياة السياسية الجزائرية. وستكون مهمة الملاحظ في البداية إذاً هو توضيح تفقيدات تاريخ الجزائر على الأقل في شكل مفاهيمي، ومن ثم تقييم الأسباب التي أدت إلى خيارات رجال السياسة الجزائريين.

أولاً، السيطرة الفرنسية

بدأت السيطرة الإستعمارية الفرنسية العام 1830، من دون مشروع كبير للاحتلال، ولكن مع هذا المفهوم للمهمة الحضارية التوسعية والتأكيد على حقها التي ميّرت الإتصالات بين أوروبا من جهة والبلدان الأفريقية والشرق أوسطية من جهة أخرى، في عصر "استعمار دون مشكلة الضمير". تحتاج عدّة نقاط لإبرازها عن الإحتلال الفرنسي

للجزائر. أولاً، كانت الجزائر قريباً من "مستعمرة إسكان"، مما يعني أنه تم تشجيع الكثير من الأوروبيين للاستقرار في الجزائر ليصبحوا مزارعين، تجار أو إداريين. ومن بداية القرن العشرين، عملت شركة أوروبية متسقة تماماً مع جذور هويتها الخاصة، وهي جماعة الأقدام السوداء، بما لها من تأثير في باريس إلى اعتبار الجزائر جزءاً من فرنسا الأم⁽¹⁾. وتختلف الجزائر كثيرا عن الهند، حيث يحكم البريطانيون عن طريق مجموعة صغيرة من نخبة الإدارة الحضرية، بمعاونة حلفاء لهم يتم اختيارهم من "السكان الأصليين" بينما بقي جزء كبير من المجتمع الهندي على الحياد. وكانت النتائج المترتبة عن النظام الاستعماري الذي كان مفروضاً في الجزائر عديدة. أولاً، كانت هناك مقاومة عنيفة وممتدة من العام 1830 إلى 1847، بعدد هزم الأمير "عبد القادر" ونفي. رحيل هذا الرجل الاستثنائي استنزف معه آلاف الرجال المؤلفين للتخبة التقليدية، وكان ذلك بمثابة ضربة رهيبية للمجتمع الجزائري⁽²⁾. انفجرت انتفاضات أخرى، ولكن مع نهاية القرن التاسع عشر تم تدمير المجتمع الجزائري وتحويله إلى "غبار بشري"، على حد تعبير أحد الإداريين الفرنسيين⁽³⁾. واضطر الزعماء التقليديين للمقاومة، أو أنهم هُزموا وأذلوا. وتم استبدالهم في جميع المستويات تقريباً من قبل الأوروبيين. وبالإضافة إلى ذلك، تم طرد الجزائريين من أفضل الأراضي، التي وضعت تحت تصرف الأوروبيين في وقت لاحق.

في هذا النموذج للتوسع الاستعماري، لم تولد الأمة الجزائرية من المطالبات بالحقوق الآتية من النخبة التقليدية، كما كان الحال في كثير من الأحيان في أماكن أخرى. صحيح أنه في سنوات الأربعينات، كان السكان الأصليون مقسمين، مقيمين وسليبين. ما جعل العديد يعتقدون أنه لا وجود للأمة الجزائرية.

من الأوائل الذين يمكن ملاحظة وعيهم الوطني هم العمال الجزائريين في فرنسا، وقت الحرب العالمية الأولى. هؤلاء كانوا على اتصال مع المجتمع الفرنسي المعاصر، بما في ذلك المنظمات النقابية؛ والذين انتظموا على الفور للمطالبة بحقوقهم. ومن أبرز القادة الأوائل للقومية الجزائرية كان "مصالي الحاج"، الذي نادى بقومية تمنح بروليتاري، ومتناغمة مع الإسلام. اتخذت القومية الجزائرية، منذ البداية، منطلقاً شعبويًا، وجمعت بين الرموز الوطنية ومواضيع متأتية من الشرق الأوسط، من قبل النهضة العربية والإصلاح الديني (الإسلامي). في الأصل، القومية الجزائرية مستوحاة من الشرق والغرب معاً. لكن لا يمكن أن تترسخ في الجزائر إلا بعد مرور فترة زمنية معينة، والمدعش أن ظهورها البطيء في بداياتها كان يخفي قوة من شأنها أن تصبح في غاية الأهمية مستقبلاً.

وإذا كان "مصالي" على رأس حركة عمالية شغوبية مُعرضة ضد الحكومة الفرنسية، فإنه لا تزال تيارات فكرية وُجدت في نهاية سنوات الثلاثينات، ضمّت واحداً منها بعض علماء الدين الذين نادوا بالإصلاح الديني (الإسلامي) كوسيلة للدفاع ضد السياسة الفرنسية الاستيعابية. أقيمت جمعية العلماء المسلمين، بقيادة "عبد الحميد بن باديس" دوراً هاماً في الحفاظ على سلامة الهوية العربية والإسلامية للجزائر في مواجهة جهود التنشويه. لقد كانت حركة اجتماعية وثقافية أكثر منها سياسية، ومع ذلك لعبت دوراً في تشكيل الحركة الوطنية.

وهناك اتجاه آخر، نموذجي نسبياً لتجارب استعمارية أخرى، تُجسدهُ النخبة الفكرية التي تشكلت حديثاً في الجزائر. كان أعضاء هذه المجموعة في كثير من الأحيان قُطُورين يتجاههم في المدارس الفرنسية، يُجيدون اللغة الفرنسية، من خرجي المدارس التي تُقدم تدريباً عملياً، وغير راضين على عدم منحهم نفس الحقوق التي يتّمتع بها الفرنسي. وكان المُثقل الأكثر نموذجية لهذه الحركة "فرحات عباس". الذي تأيّد تكويناً في الصيدلة، عبّر بوضوح مُطالبته بحقوق مُتساوية في سنوات الثلاثينات، جالّ في فرنسا لطلب منح الحق في الجنسية الفرنسية للمسلمين، بحجة عدم وجود الأمة الجزائرية (وحجة نظراً لرفضت بشدة من قبل "بن باديس"). بعد عشرين عاماً، أصبح "عباس" عضواً مُتمثلاً للحركة الوطنية الجزائرية. وفيما بعد أوّل رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية. ولكن هؤلاء الليبراليون كانت فرصتهم في النجاح ضئيلة، لأنهم كانوا مُعتدلين جداً وقليلي العدد جداً. في الجزائر، لم يكن هناك مجموعة مماثلة لحزب المؤتمر في الهند، الذي كان يتألف من خبراء قانونيين اندمجوا إلى حد بعيد في التقاليد السياسية للمستعمر. كانت الأمة الجزائرية من طبيعة أكثر حُشونة وشُغلة في الإنتفاضات العنيفة.

أما التيار السياسي الآخر والأصغر في الجزائر فكان الحزب الشيوعي، اللاتكني (العلماني) في أفكاره، ودعاً لصراع الطبقات، وكانت جاذبيته للجماهير ضعيفة، ولكن مع ذلك حظي بانضمام بعض المثقفين إليه. كان يدعُو وبحماس إلى الانفصال عن فرنسا، بالنسبة للشيوعيين، كان السؤال الحقيقي يتّصّحور حول الإمبريالية وليس الإستعمارية، وعلى الرغم من صغر حجمه، كان هذا الحزب واحداً من الأماكن القليلة حيث المسلمين وغير المسلمين بإمكانهم العمل معاً وتحقيق الأهداف السياسية المُشتركة.

وتوَّ حصّلت الجزائر على استقلالها بأعجوبة في سنوات الثلاثينات، فإنه سيبقى على الأرجح شكّل من أشكال الممارسة الديمقراطية في وسطها، حيث تمّ تكوين العديد من التيارات السياسية، أهمها بلا شك، حزب الشعب الجزائري ل "مصالي الحاج"، وكان على وشك أن يحدث فيه انقسام بين الأجيال. فلا يزال "مصالي" يُمثّل الوطنية الشعبية مُؤونة بالإسلام، في حين كان الجيل الشاب أكثر عصرية ولائكية (علمانية) في مفهومه للوطنية، وكان من المُمكن أن يحظى هذا الجيل الشاب بدعم، التيارات السياسية الأخرى التي نجد

فيها "عباس"، "بن باديس" والشيوعيين. حتى المجتمع الأمازيغي، وخاصة في منطقة القبائل، قد تشكّل كذلك كطرف معهم.

يتألف السواد الأعظم من الجزائريين في سنوات الثلاثينات من الفلاحين الأميين. وإذا ما أمكن تحقيق الاستقلال آنذاك، فإنّ السياسة ستظلّ شأنًا نُخبويًا. حيث تُدرك كل مجموعة أنّها في حاجة إلى قاعدة شعبية إنّ هي أرادت الفوز في الانتخابات. ومع ذلك، لم تأمل أيّ مجموعة في السيطرة لوحدها على الحياة السياسية، ما اضطرّها إلى تشكيل تحالفات. أمور كان يُمكن أن تُعْمَل بشكل جيّد. ولكن ذلك لم يحدث⁽⁴⁾. والسبب بسيط: لم يكن الأوروبيون على استعداد للتنازل عن الجزائر دون قتال. لأنّهم تتصّروا بأنّه لا يُمكنهم العيش إلاّ كأقلية في الدولة الجزائرية الجديدة. وهو مثل ما قام به في وقت لاحق بيض جنوب أفريقيا تجاه السود. كما لم تكن الظروف مواتية لتفجّع ببساطة مثل هذا الاتفاق بين المُستوطنين والوطنيين. وهكذا، فإنّ الأحزاب الجزائرية المُعترف بها، والتي تمسّكت بفكرة أنّ حقوقها يُمكن أن تنالها عن طريق الوسائل السلمية، انتهت بفقدان مصداقيتها في أعين جيل ما بعد الحرب؛ هذا الجيل كان مُقتنعاً بأنّ فرنسا لن تسمع إلاّ لغة القوّة. وليس من خلال الالتماسات والمناشدات⁽⁵⁾.

وهكذا، يُعتبر الشباب المنحدر من الجيل الجديد أكثر راديكالية وتعتقد أنّ "عباس"، "مصالي الحاج" وحتى أولئك الذين يُريدون مُناقسة قياداتهم كانوا مدفوعين فقط من قبل المصالح الخاصة لمنظمتهم، وبالتالي كانوا غير قادرين على التمرّد ضد المُستعمر.

كما لم تتح بين أيدي هؤلاء الشباب أيّ من أدوات السياسة. الانتخابات، المنظمات الجماهيرية، النقابات، الدعاية. التي يَبْدُو أنّ لها قيمة. وفي أذهان أولئك الذين فُجروا الثورة، السياسة قُصّلت. والانتخابات كانت مُزوّرة. والأحزاب كانت جديرة بالاحتقار والنظام الاستعماري لن يمتنع أبداً الجزائريين حقوقهم. وبغض النظر عن الثورات التي يُمثلونها، كان السياسيون بالكاد أكثر احتراماً من "بني وي وي"، وهم الأهالي (الأندجان) المُنصّاعين الذين تمّ تجنيدهم من قبل الفرنسيين لأجل وظائف وضيعة.

ثانياً، الثورة المسلحة

وفقاً لوجهة النظر هذه للأمر، فإنّ الفعل المباشر فقط. استخدام القوّة. يُمكن أن يُنهى الإحتلال الفرنسي للبلاد. لذلك فُجرت الثورة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1954. ليس فقط ضد فرنسا، ولكن ضدّ المؤسسات السياسية التي نُصبت للجزائريين على طول كل الأجيال السابقة. إنّ الثورة الجزائرية، في الأصل، قامت ضدّ السياسة وضدّ الأحزاب. ووقّية للروح الشعبويّة في جميع أنحاء العالم، هؤلاء المُقاتلين المتطوعين الذين يُريدون تحرير البلاد رأوا أنفسهم كما الأبطال الذين

لديهم استعداد للتضحية بكل شيء من أجل الشعب. كان يُنظر إلى مُتَمَلِّي الأحزاب كأناس تُوجِبُهُم مصالِحهم وكعناصر للتفرقة؛ إلهم يُضعفون الإرادة الجماعية ويُعرضون مسرحة بدلاً عن الفرنسيين، الذين عرّفوا كيفية تطبيق سياسة "فرق تسد". لقد كان يحذوهم الأمل في أن الثورة ستؤدي لتوحيد الجماهير وإحداث قطيعة مع الماضي. وهذا ما حدث بشكل عام، لكنها ضحّت كذلك بالمُؤيد الديمقراطية الوليدة في الحياة السياسية الجزائرية لصالح الشعبويّة الراديكالية التي كان يُنظر إليها، في وقت لاحق، على أنّها مسؤولة عن العديد من المشاكل في البلاد⁽⁶⁾.

استمرّت الثورة الجزائرية، أو حرب الإستقلال، من نوفمبر 1954 إلى إعلان الإستقلال في يوليو/تموز 1962. في البداية، بدأت الحرب من قبل حفنة من الرجال تحت اسم جبهة التحرير الوطني (FLN)، مُعظمهم كانوا من أصول متواضعة. لم يكن هناك صدق لدعوتهم للنضال من أجل الاستقلال، لكن مع مرور الوقت، انضمت معظم التيارات السياسية الجزائرية لجبهة التحرير الوطني، باستثناء "مصالي" الذي كان رفضه مُدوياً، والذي لم يبقاً الانضمام لبؤاء الرجال الشباب الذين تحدّوا سلطته؛ هؤلاء بدورهم رفضوا أن يفسحوا له الطريق وتحلّ أساليبه الأوتوقراطية. وهكذا، كانت صورة الوطنية الجزائرية المعاصرة، في زمن الثورة، تقريبا على الرَّف. وأعتبر "مصالي" رجل خائن، في حين تمّ القضاء على أنصاره بشكل منهجي. حاول الفرنسيون دون جدوى استقلال هذه الانقسامات، ولكن خَرَجَت جبهة التحرير الوطني الوحيدة الفائزة في هذه الصراعات. والعديد من المُصاليين لم يُسامح جبهة التحرير الوطني على ذلك. لا أحد يُعرف على وجه اليقين النتائج المُتساوية لهذه الحرب الداخلية التي يُتجنّب ذكرها، على الرغم من الحديث عن عدد كبير من الضحايا. يُمكن القول أنّ الويلات الناجمة عن مثل هذا الصراع الدامي رهيبية، في ثقافة حيث يرتبط الانتقام لقضايا شرف العائلة. ومن بين أولئك الذين إنضوا تحت الراية الإسلامية لمُعارضة جبهة التحرير الوطني، يُحدث أن تجد أحفاد المُصاليين المُضيين من قبل الجناح الوطني المُنتصر. وعُدا انتقام الأجيال تُخصّص طأغي على السياسة الجزائرية، كما لا تزال تُظهِره المُجازر الرهيبة المُرتكبة في حق المُدنيين خلال الفترة 1996، 1998.

إنّ جبهة التحرير الوطني، التي لم تكن تَبق ب "مصالي" ولا ب: "قيادة شخصيّة"، لم يكن يحكمها رجل واحد. لم يكن هناك "نيلسون مانديلا" (Nelson Mandela)، "ماوتسي تونغ" (Mao Tse Toung) أو "لينين" (Lénine) في الثورة الجزائرية. وبدلاً من ذلك كان هناك اليجّان، الزمّر والعشائير. وكانت قيادة الكتيبة مُجرّد شعار، غالباً ما هو مُلقم بواقع التنافس الشديد. والغرض من ذلك هو جعل جبهة التحرير الوطني تُبدو في مَرَأى الناس كجبهة مُوحدة وواسعة، استمسك قادة ذلك الوقت بما كان يجمعهم، وهي فكرة إستقلال الجزائر في الإطار العربي - الإسلامي. وكانت الوطنية، بدلاً عن أقي أيديولوجية أخرى، من إلهم الحركة، حيث يُعتبر في صفوف جبهة التحرير الوطني على الإشتراكيين والإسلاميين، البربر والعرب، الفلاحين والمثقفين. وخدّها الوطنية من جمعهم في هذا النضال من أجل قضية مُشتركة، ومن هذه المُصنوفة الأيديولوجية

برز هاجس جبهة التحرير الوطني لتوحيد الشعب، وعدايتها للنمذاج القديمة للأحزاب السياسية وعدم الثقة نَجَاء فكرة وجود زعيم قوي واحد .

ثالثاً، نحو الاستقلال

مع قرب نهاية الكفاح من أجل الاستقلال، كان هناك العديد من مراكز القوى داخل جبهة التحرير الوطني . أولاً، كان هناك المجاهدون (المحاربون) في الداخل، برئاسة قادة النواحي العسكرية (وتسمى الولايات). في الواقع، كانت الجزائر مُقسمة إلى ستة مناطق (نواحي) أو ولايات، وكان لكل واحدة إمرة (قيادة). ويصن أن تكون مشابهة للإقطاعات، حيث كان القادة متمسكين باستقلاليتهم، وأكثرهم تغذية للمظالم ضد القادة الموجودين خارج البلد والذين لم يقدموا لهم المساعدة المطلوبة خلال تحشلتهم للضغط العسكري الرهيب من فرنسا. رأوا أنفسهم على أنهم مقاتلين حقيقيين من أجل الحرية، وبالتالي يحق لهم مناصب مهمة في النظام الذي وضع بعد الاستقلال .

ويتمثل العنصر العسكري الآخر في جيش التحرير الوطني (ALN)، الذي تأسس في حدود الجزائر مع المغرب وتونس. خضع لتدريب إختياراً في . وكان يمتلك أسلحة حديثة، ولكنه في الواقع كان قليل القتال. قائده كان عقيد صارم يُدعى "هوارى بومدين" (اسمه الحربي). ويعكس قادة آخرين لجبهة التحرير الوطني، تلقى "بومدين" تكويناً كاف جداً بالعربية، بعد أن درس في تونس والقاهرة، كما أنه لم يكن على استعداد لتحشلت خصومات الساسة .

وكان هناك أيضاً الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، التي كانت بطريقة أو بأخرى الصوت الرسمي لجبهة التحرير الوطني أثناء المفاوضات مع فرنسا⁽⁷⁾. إستفاد العديد من سياسي الحرس القديم، مثل "عباس"، من مناصب مهمة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ وسيكون الشيء نفسه بالنسبة لعدد قليل من المثقفين وعدد من القادة الأوائل للثورة .

وأخيراً، لدينا عدد من الشخصيات البارزة التي قضت الكثير من وقت الثورة في السجون الفرنسية. وكان هؤلاء الرجال ذابعي الصيت بسبب الاهتمام الذي أولت لهم إياه الصحافة عقب إلقاء القبض عليهم في العام 1956. وكان لكل واحد من هؤلاء الرجال فكراً سائياً عما ينبغي القيام به من أجل القضية الوطنية وأملوا أن تُعطى لهم مكانة في قمة الهرم بعد الإفراج عنهم. إنهم بالكاد تحدثوا عن ذلك، كما أنهم لم يكونوا مخاطبين بالأوفياء، ولكن مع ذلك، إمتلكوا هيبته رمزية كبيرة، مكنتهم من ترجيح كفة الصراعات الفتوية إلى جانب واحد أو آخر. هكذا كانت جبهة التحرير الوطني عقبيته الإستقلال، حركة قليلة الانضباط، ولكن تتمتع بمكانة كبيرة في الوسط الجزائري. أعتيذ، ليحظة وجميزة في منتصف العام 1962، أن الجزائريين اعتبروا جبهة التحرير

الوطني كتمجيد لأمالهم. وهذه اللحظة لم تدم سوى لوقت قصير، لأنّ يفضّ صراعات الرّمز (المصّب) جعلت البلاد في وضع قريب من حرب أهلية⁽⁸⁾.

عدم وجود شخصية واحدة ترمز إلى نضال الجزائر، وغياب الإتيقاق حول الشخص الذي بإمكانه ربّما يعب هذا الدور، جعل من جبهة التحرير الوطني التي قامت بالثورة تتجمل أيقونيتها بنفسها. وقد استثمرت الثورة في الكاريزما لدرجة أن لا قائد يُمكنه تلمسيها. وأُعطي المجد إلى "اليلنيون شهيد"، وسُميت الشوارع بأسماء أشهرهم. ولقد أخفّ أول رئيس للجزائر، وسجين سابق، "أحمد بن بله"، في محاولة منه لتشكيل مؤيديه الخاصين، ما أدّى إلى خلعهم من قبل جنود مجهولين.

أعطت هذه الوحدة الأسطورة، وهذا التمجيد للشهداء صورة خيوطية (مُخرقة)، وبالتالي من الصعب أن نفهم الجزائر في الماضي والحاضر. لكن الإصرار على الوحدة من مخاطر الانقسام يُخفي في الواقع الفعلي تنوّع وتمعيد المجتمع الجزائري. يستخبر النظام "الشعب"، كما لو أنّه بأكمله لا يتحدث إلا بصوت واحد. كل من لا يقبل تفسير النظام للإرادة الشعبية يُصبح خائفاً بالقتدار. لا يُمكن محاسبة النظام، لدرجة أنّه كان يتصرّف نيابة عن الشعب. ترك هذا الغل الأيديولوجي مجالاً قليلاً للسياسة، مُقلّة من قبل الجماعات الاجتماعية المُعترف بها والسّاعة لصياغة الآراء المُتضاربة. ومن قبل المؤسسات التي من شأنها أن تلعب دور الوُسطاة، لحلّ النزاعات بمُساعدة القواعد المُقبولة من قبل الجميع. عشية الاستقلال، وعلى الرغم من الاندفاع الوطني على نطاق واسع، كانت الجزائر بعيدة عن كونها بلد متجانس ودون تباينات. نجد فيها نخبة صغيرة تشكّلت في المدرسة الفرنسية، يتواجد مُعظمها في المدن المتوسطة والكبيرة الهامة، وكان هناك أيضا قطاع يتكوّن من صفار التجار وصفار الموظفين. يتألف مُعظم الجزائريين من الفلاحين، هناك عدد قليل من كبار ملاك الأراضي. يُعتبر القبائل الفاطيون بالأمازيغية، المُتمركزون في المناطق الجبلية شرقي الجزائر العاصمة، المجموعة الأكثر حرّما من بين الأقليات الإقليمية بشأن هوية مُعيّنة، ولكن يُسجل بشكل عام سُفور عال بالجهوية في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، كان لهذه الفروق الاجتماعية مُحدّدات سياسية والتي في جانب كبير منها آثارها سبوع سنوات من حرب مُكلّفة ضد الفرنسيين. وهكذا، فإنّ هذا المجتمع المُنقسم والمُتمدّد، في الوقت الذي كان فيه بحاجة ماسة إلى نظام سياسي شرعي يُساعده على وضع أهداف جديدة إلى ما بعد الاستقلال، وبدلاً من ذلك يُعالِم كهيئة مُوحدة من قبل قادته الذين نصبوا أنفسهم عليه.

تشكّلت في الثورات الروسية والصينية، قاعدة من طبقة اجتماعية واحدة يلمّصها قداما في المعركة؛ كان هناك رابعون وخاسرون، وكانت قواعد اللعبة واضحة بما فيه الكفاية. ولكن في الجزائر، كل الشعب إنتصر، باستثناء الخوثة. وهم الحركي سيء السُمعة والذين قاتلوا إلى جانب

الفرنسيين، وغادَرَ كثيرون منهم إلى المنفى في فرنسا. وما عدا هؤلاء الحزقي، الجميع كان يأمل في مكافأة تغير مشاركتهم في الثورة، وهذا ما شكّل عيّناً كبيراً على السلطة الجديدة.

يَبِّغُ التعبير عن أسطورة الوحدَة والإجلال للشهداء بشكل غير متوقع تماماً في الساحات العامة. لا يُريد النظام الجديد، الكشّف عن مدى الإنقسامات داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة، ورفع عدد من الشهداء إلى مصاف سَام عن طريق إطلاق أسمائهم على الشوارع الرئيسية لمدينة الجزائر العاصمة. يَبِّغُ من الناس يَعْرِفُونَ أنّ "عبان رمضان"، الذي أُطلق اسمه على أحد شوارع الجزائر العاصمة، لم يُقتل من قبل الفرنسيين، ولكن من قبل رفاقه. كما يُمكن العثور في الجزائر العاصمة اليوم على شارع بإسم عَرميه الرئيسي، وهو "كريم بلقاسم"، والذي يدوّره فضي عليه في وقت لاحق من قبل نظام "بومدين". إنّ التاريخ المزيّف لا يزال موضوعاً حساساً جداً لِيُبْحَث فيه بشكل صريح، ولكن أوجدَ بعض الكُتّيبَة (تَهَكُّم) يمّا حَرَمَ جبهة التحرير الوطني الكثير من الشرعية التي حاولت أن تدعيها. لم تُركِز الرواية الرسمية على المأساة الحقيقية للثورة الجزائرية، وعلى الكثيرين من الجزائريين الآخرين طيْلَة كفاهم من أجل الاستقلال.

لذا، بدلاً من توحيد الشعب بعد جلب الاستقلال، أصبحت الثورة مصدرًا للصراعات الشديدة داخل النخبة⁽⁹⁾. وكان معظم الجزائريين مدعورين لرؤية القادة الذين تصبوا أنفسهم يتفانئون فيما بينهم ما إن غادر الفرنسيون البلاد. ما أجبر نزل الكثير من أناس هذا الشعب إلى الشوارع وهم يهتفون: "سبع سنّوات، بركات!".

وقد أدّى الصراع على السلطة إلى ظهور ائتلاف قس من المعارضين للحكومة المؤقتة، التي أدارت المفاوضات الناجحة التي أثمرت الاستقلال. أصبح "أحمد بن بلة" رئيساً بدعم من الجيش النظامي وبعض قادة الولايات. بعد وقت قصير من توليه السلطة، إنقلب ضد زملائه من الثورة، وقدّ تجبّ قادة الولايات وسرعان ما وجد نفسه في مواجهة "بومدين"، الذي كان يُسيطر على الجيش النظامي. يوم 19 يونيو/حزيران 1965، حَقَعَ "بومدين" "بن بلة" وبدأ عهد جديد⁽¹⁰⁾.

رابعا. عهد بومدين

وَضَعَ أوّل رئيس للجزائر المستقلة، "أحمد بن بلة"، أسس نظام الحكم السلطوي، ولكن خليفته، العقيد "هواري بومدين" قلّله. يفتقر حكم "بن بلة" لقاعدة مؤسسية يدعيه، وقضى السنوات الثلاث في منصبه في مناوئة فصيل ضد آخر للاحتفاظ بالسلطة. وكانت أوّل انتخابات المجلس التأسيسي (الجمعية الوطنية)، والتي وُكِّرت للتيارات المختلفة في المجتمع وسائل التعبير، مَليّة بالوعود. ولكن تمّ إيقاف هذه التجربة التعددية المحدودة بعد عام واحد فقط. ثمّ أنشأ "بن بلة" نظام الحزب الواحد مبيّناً له أيديولوجيته الشعبوية والاشتراكية. وفي الوقت نفسه، فإنّ العسكريين ومصالح الأمن أصبحوا الحائزين الحقيقيين للسلطة من وراء الكواليس.

لم يؤد رحيل "بن بله"، في الواقع، إلى مظاهرات شعبية كبيرة. حتى ذلك الحين أحبط العديد من الجزائريين من حقيقة أن مناوَرات السياسيين قد إتخذت شكل المثالية النبيلة في الأيام الأولى من الاستقلال. وكان العديد من الناس على إستعداد للعيش في سلام واستقرار، في حين بدأ النظام الجديد المجهول الهوية وأعداً.

على الرغم من أنه لم يكن معروفا لدى عامة الناس، كان "هوارى بومدين" قائدا عظيما، والذي نجح في الارتقاء من وسط متواضع حتى تعيينه في منصب قائد أركان الجيش الجزائري. تعلم فن السياسة السرية بتوجيه من معلمه "عبد الحفيظ بوصوف"، عزاب المصالح السرية الجزائرية⁽¹¹⁾. وأصل "بومدين" تفوّقه على "بوصوف" وتجاوز كل فصل كان معارضا له حتى قبل الحصول على الإستقلال. وكان مُستغرب التكوين أكثر من غيره من معاصريه.

لم يكن "بومدين" كارزمية بالمعنى التقليدي للكلمة، ويمكن أن نقول أنه كان محبوباً من قبل الجماهير. يُفضّل العمل في الظلام، ومُحاط بدائرة صغيرة من المقربين. في اليوم الذي أزال فيه "بن بله"، قرأ بالتأكيد بيان "التصحيح الثوري"، ولكن في رسالة بثها التلفزيون، رأيتا بيكر وفوناً واحدا فقط. في البداية، تجنّب "بومدين" فعل كل ما يمكن أن يُذكر بعبادة الشخصية. أولئك الذين عرفوه إحترّموه لذلك، لزمته الواضحة ولحزبه. لكن العامة عموماً لا يمكنهم تكوين فكرة عن الحكم الجدد إلا بطريقة تدريجية.

كان أول عمل من "بومدين" لتوطيد سلطته، وهو ما يقوم به أي رئيس جديد. أنه أتبع الكثير من المقربين من "بن بله" وجلب غضبه الخاصة، المُستماة "عصبة جدة"، باسم مدينة مغربية تقع بالقرب من الحدود مع الجزائر، حيث نسج "بومدين" والعديد من حلفائه أول صلاتهم. وبالتالي تضاعفت أهمية جبهة التحرير الوطني، وحافظ "بومدين" تحت سلطته على الرئاسة ووزارة الدفاع؛ وقد تمّ تعزيز تنظيم الأمن العسكري، والشرطة السرية الرئيسية، لتصبح الأداة المركزية والتي يراقب من خلالها النظام الحياة السياسية.

أول تحدّي ل "بومدين" قادم من قادة حرب العصابات الباقين، والذين شهدوا تهميشا على نحو متزايد من قبل ضباط الجيش الأكثر مهنية، الذين منهم من كان تكوينه فرنسي ومحسوب كليا إلى فرنسا. وفي نهاية العام 1967، قاد العقيد "الطاهر الزبيري" حركة صغيرة ضد النظام، سرعان ما أخميت بسهولة عندما طلب "بومدين" من سلاح الجو، الفرع الأكثر تطورا للجيش، بالتدخل. من العام 1968، لم تكن ل "بومدين" سوى معارضة قليلة جدا داخل البلاد. فكانت ذروة التجربة السلطوية على الطريقة الجزائرية.

وإلى جانب استخدام المؤسسات الأمنية لمنع السُخْط، إتخذَ "بومدين" خيارات سياسية اقتصادية واجتماعية تهدف لكسب الرضا، ولدعم المواطنين العاديين، فضلا عن المعارضين المحتملين. حيث ورقت الجزائر من فرنسا بنية تحتية متطورة إلى حد ما. أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية تسيير المساكن والبيوت الفارغة، وسوّحت للجزائريين باحتلالها عملياً دون مقابل. هذه الأملاك الشاغرة (العقارات الشاغرة)، كما كانت تُسمى في ذلك الوقت، أصبحت مصدراً ضخماً للربوئية، وكانت جزءاً من العقد الإجتماعي مع الجماهير. مع مرور الوقت، تسببت هذه السياسة في أزمة سكن قتيعة، لئلا أحد مهتم بالاستثمار في القطاع العقاري ما دام الناس يمتدّون أن السكن سلعة مجانية. ولذلك، كان الناس المقيمين في الحظيرة العقارية الموجودة أكثر فأكثر عدداً، ما جعل الجزائر العاصمة واحدة من أكثر المدن المأفولة بالسكان من خلال إحصاء عدد الشاغرين لكل غرفة. كانت الإيجارات دوماً رخيصة الثمن، رغم أن الناس كانوا مضطرين للنوم بالتناوب.

التزمت الدولة أيضا بضمان التعليم والطب المجانيين للجميع، حول هذه النقطة، وآجه النظام تحدياً كبيراً: في فترة ما بعد الاستقلال، هناك فقط نسبة 15٪ من السكان البالغين يعرفون القراءة والكتابة، ورتبما بالفرنسية أكثر من اللغة العربية، إلا نسبة صغيرة من الأطفال في بين التمدّرس كانوا من المتراديين للمدارس. وخلال حرب الاستقلال، أضرب طلاب الجامعة عن الدراسة، وكان هناك عدد قليل جداً من حاملي الشهادات الجامعية يُسَاعِدُوا في بناء الدولة الجديدة. وبالتالي أصبح التعليم طريق ذات أولوية، وخصيص له وبانتظام جزء كبير من ميزانية الدولة. وجاءت الصحة رتبما في الأولوية الثانية. هنا أيضا، كانت الدولة مرهقة من ضخامة المهمة، لكنها تمكّنت من تخفيض وقيات الأطفال وتوفير البنيات الأساسية لإقامة نظام طبي على الصعيد الوطني.

وقد كانت النتيجة الرئيسية لضمان التعليم والرعاية الطبية المجانية للجماهير أن تسارعت وتيرة الهجرة الجماعية نحو المدن حيث توجد المساكن بأسعار معقولة، المدارس، الأطباء وحتى العمل في القطاع العام. عند الاستقلال، كانت الجزائر بلد يغلب عليه الطابع الريفي؛ في وقت قصير، أصبح معظم مواطنيها حضريين.

وَضَعَ "بن بلة" موضع التنفيذ تجربة العمل التطوعي، وخاصة مع نظام التسيير الذاتي للمعامل وتأميم الفلاحة. كان "بومدين" أقل إقتناعاً بكثير من أنه يمكن التعويل على عقوبة الجماهير. إنه يُفْعِل أن تسيطر الدولة على الاقتصاد من القِمة إلى القاعدة، إعتماداً في ذلك على احتكار الدولة لعائدات النفط من أجل توفير رأس المال للصناعات الناشئة. كمعظم قادة ذلك الوقت، كان "بومدين" مُتَقِناً بأن التخطيط هو الأسلوب الأكثر فعالية لإدارة الاقتصاد.

إنه عن طريق التحكّم في الاستثمارات المركزية، يُمكن توجيه الأموال الضئيلة للقطاعات التي يُنظر إليها على أنها الأكثر أهمية، كما يُمكن نظرياً ترشيد إعانات العملات الأجنبية لضمان تمويل المشاريع الصناعية الكبرى مع تجنّب النفقات غير الضرورية في استيراد السلع الكمالية. يتنبّي على الدولة أن تُحافظ على مستوى عالٍ من الاستثمار ووضوح حدود للثروات الفردية المفرطة، حتى تسود أخلاق المساواة. وهكذا، تحدت البلاد أن تصبح مكتفية ذاتياً وتنتج ما كان قد سبق واستوردته. وكان لنموذج "إحلال التصنيع محلّ الواردات" (ISI: l'Industrialisation se Substituant aux importations) العديد من الأتباع في سنوات الستينات والسبعينات⁽¹²⁾. ولكن هذا النظام كان لديه نقاط ضعف وتشوهات؛ إنه فتح الباب أمام الفساد وحقّق الحافز للعمل والابتكار، هذه الحقيقة لم يفعل جيداً أي شيء ما أدى بها إلى أن تقاعست بعد ذلك. كانت في الواقع هذه الفترة حيث كان يُنظر للانحدار السوفيتي على أنه نموذج للتصنيع الناجح، في حين أنّ "النمور الآسيوية" مثل كوريا الجنوبية وتايوان، لم يصدر إزالتهما أي إنطباع يُبدليهما الاقتصادية المختارة.

تمّ التعامل مع القطاع الزراعي بوقاحة وبعدم إحترام مصالح الفلاحين الجزائريين. والمثير للدهشة، أنّه بالنظر إلى أن معظم المسيرين كانوا من سلالة الفلاحين، إلّا أنّه لا أحد يُريد حقاً الدفاع عن مبدأ تركّ الفلاح يُمارس النشاط الأكثر فلاحاً له. وهذا يعني العمل بشكل مكثّف في الزراعات ذات المردودية الانتاجية. وبدلاً من ذلك، حولت الأراضي التي تُركت من قبل الفرنسيين ومن قبل عدد قليل من أصحاب الأراضي الجزائريين إلى مستقرات زراعية جماعية حيث يُسَلّى على المزارعين ما يجب زرعُه. وشراء محاصيلهم بتكلفة منخفضة. وكما هو متوقع، سارع هذا في الهجرة الجماعية من الريف وقتل الانتاج الزراعي. وعلى عجل، بدأت الجزائر في استيراد كميات كبيرة من المنتجات لتلبية احتياجاتها الغذائية. في سنوات السبعينات، كانت واحدة من الشكاوي الرئيسية للمواطن العادي هي نفاذ المواد الغذائية. في حين أن الغذاء المتوفّر بيع بشحن بخس. وذلك يُقلص الدعم الحكومي. وكان نقص بعض المنتجات يُمثل مشكلة مستمرة حتى سنوات الثمانينات.

لدينا هنا الملامح العامة التي يُعرّف بها النظام السلطوي الكلاسيكي، والذي يدعي تنسب شرعيته إلى القيم الثورية، الوطنية والشعبوية؛ يضمن ممارسة عمله من خلال إحتكار أدوات العنف، وخاصة الجيش، الشرطة والأمن العسكري؛ مع وجود إتفاق ضمني مع الجماهير بأنّه يحكّم بإسمها، ويتفكّس ذلك من خلال ضمان الخدمات، وأيضاً قدر أدنى من العدالة والإستقرار. في مقابل السلبية مع كل ما له علاقة بالشأن السياسي، كما هو الحال في مصر، ولكن بطريقة مختلفة عن سورية، ويُفصل النظام الجزائري الحضريين، ما يُعكس "التحيز الحضري"⁽¹³⁾. وبدأ النظام يعمل، لبعض الوقت، بشكل جيد إلى حد ما.

في الواقع كانت سنوات السبعينات إيجابية لنظام "بومدين"، شخصياً، بثقته بنفسه في تزايد مستمر، والحال نفسه ينطبق على الإحترام الذي منحته إياه الناس. كان ديكتاتورياً، ولكن ليس من النوع الذي يسفك الدماء دون مبرر. ويمكن تشبيهه أكثر بـ "حافظ الأسد" السوري منه بـ "صدام حسين" العراقي. ارتفعت أسعار النفط ابتداءً من العام 1973. ومن ثمة كان للنظام الفرصة في متابعة سياسته الطموحة من "الصناعات المُصنَّعة": ويحسب هذا المفهوم تخلق الصناعات الكبيرة سوقاً للصناعات الحقيقية (ولكن من يشتري منتجات كل هذه المصانع؟ كان هذا لغزاً). ومع ذلك، كان المال متاحاً لجعل كل شيء يعمل، ويمكن قياس التقدم الاجتماعي بطرق ملموسة، المدارس فُجرت في كل مكان، والحياة تحسنت للناس العاديين. ويعول النظام على عائدات النفط والغاز لإنطية نفقاته، ما لم يضطره للجوء إلى الضرائب المباشرة. وهو ما كان معاكس لمنطق فرض الضرائب، ما أُعتبر بالطبع "عدم تمثيل"⁽¹⁴⁾. والتزم "بومدين" وببطء بتنصيب المؤسسات السياسية.

حالماً وصل إلى السلطة في 19 يونيو/حزيران 1965، ألقى "بومدين" دستور 1963 واستغاض عنه مجلس الثورة، الذي مارس السلطة العليا حتى إنشاء مؤسسات جديدة. وفي الممارسة العملية، "بومدين" من كان يُمثل السلطة العليا في هيكل السلطة الجديدة. وعُيِّل بشكل منهجي لتغيير طبيعة النظام السياسي دون إنتاج صيغة شرعية جديدة. بطريقة ما، التزم في البداية بوضع موضع التنفيذ هيكل جديد ليتم منحها في مرحلة ثانية الوضع القانوني.

ريّة "بومدين" تجاه السياسة يُمكن أن تُلاحظ في قراره لبدء تغييرات على المستويين، المحلي والوطني. ولأنه وفي خياراته الشعبوية، تنبأ في عملية تغيير داخل هذه المؤسسات الأكثر قرباً إلى الشعب. وفي هذا الصدد تمّ إيلاح المنافسة المحدودة بشأن تعيينات المجالس المنتخبة، مما يُعطي انطباعاً بالتعددية داخل الحزب الواحد. غير أنّ السلطة تُمارس من القمّة إلى القاعدة، وكذلك صُنفت المؤسسات المحلية إلى مجرد جهاز في الآلة الإدارية. ما يُسهل استخدامه لأغراض الرزويّة، دون السماح حقاً لتمثيل السياسي الحقيقي.

قوى "بومدين" أكثر قليلاً سلطة النظام عندما باشر وضع الصناعة والفلاحة تحت سيطرة الدولة. إنّ مباشرة التأميمات في وقت مبكر في بدايات سنوات السبعينات، جعل من الدولة المالك للجزء الأكبر من الإقتصاد، وبالتالي تدشين عصر رأسمالية الدولة. وهكذا إذا وبعد أن وضع تحت سيطرته البيروقراطية، الإدارة المحلية والإقتصاد، سعى "بومدين" إلى محاولة تقييد رُذود فعل سلطته بوجوب القانون.

في الذكرى العاشرة لتوليّه السلطة، أعلن عن نشره لمشروع ميثاق جديد، والذي سيعقبه دستور جديد. ودعاً العامة، من خلال الجمعيات الكثيرة، لمناقشة مشروع الميثاق. ورغم أنّ هذه

المبادرة كانت مفروضة من فوق، ومع ذلك لا يُمكن أن نشك في صدق هذه المناقشات، وخاصة حول العناصر الأساسية للميثاق. في الأشهر التي تلت ذلك، كانت واحدة من القضايا الهامة في النقاش تتعلق بما إذا كان من المناسب الإعلان من عدمه عن أنَّ الاشتراكية تُمَيِّلُ المصَّفوفة الأيديولوجية للجزائر، أو ما إذا كان بالإمكان الإصرار أكثر على الإسلام. ولكن عندما أُعْتِمِدَ أخيراً الميثاق وقُدِّمَ للاستفتاء الشعبي، سادَ الحَيْبَارُ الاشتراكي.

هذا لا يعني إطلاقاً أنَّ الإسلام تمَّ تَهْمِيشُه من قبل "يومدين"، بقِيَّ دين الدولة، ولكن من دون أن يصبح مصدراً لجميع التشريعات. وبذت الدولة، في توجَّهَاتِهَا الثقافية الأساسية، بأنها عربية وإسلامية، ولكن في الواقع هي علمانية واشتراكية في معظمها. ومع ذلك، كانت الاشتراكية الجزائرية لا تُشْبِهُ تلك الموجودة في العالم الشيوعي. ولم تنخرط الجزائر تماماً في منطق الصراع الطبقي. في الواقع، أُعْتِمِدَ النظام بأنَّه يُمَيِّلُ الشعب ككل، وليس الطبقة العاملة الثورية.

في الواقع، تمَّ اشتراكية "يومدين" عن مَيَلٍ قوِيٍّ للتوجه التكنوقراطي. وقد تسارعت وتيرة أهداف التنمية، إنتشار قاعدة صناعية قويَّة والحفاظ على سَبْكَةٍ أَمْنِيَّةٍ قابلة للاستمرار لكسب رضا الشعب. وفي الوقت الذي وَصَّمت فيه الدولة أُسُسَ المجتمع الحديث. قُدِّمَ القليل من الجُهد لتعمية الجماهير، لإنشاء الصناعات التي تَسْتَوِجِب أكبر فَوْرةٍ عاملة أو لتطوير الشركات. وكشفت تَعَامُلَاتُنَا مع الجماهير كَمُرَاقِبِينَ لها بأنَّها تَنْتَظِرُ سِبْطِيَّةَ الفوائد المَتَّابَةِ من هذه التجربة الإجماعية والإقتصادية التي كانت تُدَارُ بِيروقرَاطِيَا وتُنْفِذُ المَشَارِيعَ بِإِيَادَةِ عنها (أي الجماهير).

بعد فترة وجيزة من تَبْنِي الميثاق الوطني عن طريق الاستفتاء، تمَّ تقديم دستور جديد للاستفتاء عليه في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1976. يُكْرَسُ هذا الدستور مَبْدَأَ الحزب الواحد، وهو جبهة التحرير الوطني، التي ستقوم باختيار المرشَّح للِرئاسة والذي يُحْوِزُ، نظرياً كل السلطات. وإنَّ كان من المُتَوَقَّع انتخاب جمعية وطنية (مجلس تأسيسي)، بعد أن تمَّ حَلُّ الأُولَى في العام 1965. إلا أنَّه سَيُصْتَح لها القليل من السلطات. في الواقع، كان الرئيس قادراً على اقتراح القوانين والحكم عن طريق المَرَامِيم. وعلى الرغم من إسيطرَادي، فإنَّ الدستور المُجسَّد من قبل النظام جاء تماماً يَمُثِّلُ ما رَسَمَهُ "يومدين". حيث تمَّ تعريف الاشتراكية باعتبارها التوجُّه الأساسي للدولة وأُعْلِنَ الإسلام دين الدولة. إذ لا تحتوي هذه الوثيقة على الكثير من المفاجآت. وشهدت سنة 1977 انتخابات المجلس الشعبي الوطني، مع نظام منافسة محدودة داخل الحزب لأجل كسب المقاعد. وبشكل عام، سَتَلَقِبُ هذا المجلس دوراً بسيطاً. كما شكَّلَ الرئيس الحكومة، واحتفظ لنفسه بالقُوَّة الرئسيَّة وهي وزارة الدفاع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تركيز السلطة في يَدَيْهِ، كما وَرَدَتْ في الدستور الجديد، جآبه "يومدين" المعارضة التي تقع على طَرَفِي المجال السياسي. على جآيب، كان هناك "الفقأقويين"، الذين رأوا في الاشتراكية تهديداً للطابع الإسلامي الجزائري. البعض منهم ببساطة من ذوي الثقافة

المحافظة، والراضين للتفريب، وآخرون كانوا كبار ملاك الأراضي الذين تنسكوا بالإسلام كوسيلة لحماية حقوق الملكية الخاصة، وعارضوا مضادةً لأراضيهم من قبل الدولة.

رَدَّ "بومدين" على التحدي الإسلامي عن طريق القمع، وعدم السماح للجماعات الإسلامية بالعمل بطريقة مستقلة، ووضَعَ أجندةً إسلاميةً تحت سلطته. ومن بين ما فعله أيضاً تذكُّر على سبيل المثال، أنه قرَّر التفريب السريع في التعليم، وهو ما كان يُشكِّل مُطالِبَاتَ نموذجيةً لهذه الجماعات الإسلامية. وفي أواخر سنوات السبعينات، تمَّ تفريب أكبر جزء من النظام التعليمي، باستثناء بعض الكليات الجامعية، كالطب أو التكنولوجيا، حيث لا تزال الفرنسية لغة التعليم فيها.

حاولَ "بومدين" أيضاً في مُعارضته للإسلاميين خلق نوع من الإسلام يكون تحت سيطرة الدولة، على سبيل المثال، مولت الدولة بناء العديد من المساجد، وتحمَّلت تكاليف تكوين العديد من الأئمة الذين عهدت إليهم بمهمة تسيير هذه المساجد⁽¹⁵⁾.

على اليسار، يوجد "الإشراكيون العلميون" الذين إنتقدوا بدورهم "بومدين" بوضيحه المفرط للسلطة في أيدي الجيش، وهم لا يعتقدون في الحاجة إلى إنشاء حزب من مناصلي النخبة، وبعد أن سُمح لهم بتشكيل "طبقة جديدة"، أعطي بالمقابل مجال كبير جداً للتعبير الديني في الشؤون السياسية. ومثل العديد من قادة زمانه في الشرق الأوسط، مآل "بومدين" يُلعب لعبة الإسلاميين ضد اليساريين، وشجَّع في بعض الأحيان الأول وفي أحيان أخرى الثاني، وفي أواخر حكمه، إعتَمَد على اليسار أكثر من الإسلاميين.

أمَّا الجسم الاجتماعي الذي كان يتنازل للعيش مع نظام "بومدين"، فكانت الطبقة المتوسّطة الناشئة، الصغيرة الحجم، ولكن ذات التنظيم الجيد. وكان للجزائر في الواقع حصتها من المحامين، الأطباء، الكتاب، المقاولين الصغار وغيرهم، يَمُنَّ بدأً بالتمتع ببعض الثراء، لكنها عاشت من سوء القيود العديدة على الحريات، البيروقراطية الثقيلة، الامتياز من الأمن العسكري المُكرَّه والنقص المتكرر في السلع الواسعة الاستهلاك. وفي أواخر سنوات السبعينات، كثيراً ما كان يقرَّر بأنَّ الجزائريين يَمْتَلِكُون المال، ولكن لا يشتري شيئاً. في حين كان المُغارِبَة يَمْتَلِكُون أقل، ولكن أسواقهم كانت ممتلئة. وإذا كان شدُّ الجزام دليل على الوطنية في السنوات الأولى من الاستقلال، لكن مع إقتراب الذكرى السنوية الخامسة لهذا الاستقلال، لا يزال الجزامان مصدرًا للشكاوي المتكررة.

خاتمة

وفي ذروة فؤيته، وبينما يُمكن الشعور بالضعف والممارسة عليه للدفع باتجاه التغيير، لم يظهر "بومدين" أمام العامة منذ سبتمبر 1978، بسبب إصابته بمرض غامض. أرجعته بعض الشائعات إلى التسمم. ونُقِل على وجه السرعة إلى موسكو لِيَتَقَى العلاج. أُعيد في وقت لاحق إلى الجزائر، وفُحص من خلال مجموعة من الأطباء الجزائريين والأجانب، الذين حاولوا تشخيص مرضه. وأُستنتج أنه أصيب بنوع نادر جداً من السرطان، مما أدى إلى وفاته في ديسمبر/كانون الأول من ذلك العام. لم يُكن أبداً شخصية شعبية واسعة النطاق، ولكن كان يُحظى بالاحترام. شكَّلت الحشود طوقاً على طول الشوارع أثناء جنازته، وبدأ عليهم شعور عام بالفزع من المستقبل. تُكون "بومدين" جلب الاستقرار إلى هذا البلد الذي عرَف العُنف السياسي كثيراً.

خلال الشهر العديدة التي أعقبت مرضه، حاولت الدائرة الصغيرة المحيطة به ضمان انتقال سلس للسلطة، وكان المتنافسان الرئيسيان على هذه السلطة، هما: "عبد العزيز بوتفليقة"، وزير للشؤون الخارجية وصديقه المُقرب، و"محمد الصالح يحيى"، منسق جبهة التحرير الوطني ذو الاتجاه اليساري. ومع ذلك، فإن الرجال الأساسيين في الجيش والأجهزة الأمنية فضّلوا الشخصية الأقرب إليهم، وهو "الشاذلي بن جديد"، ضابط سامي كان على رأس الناحية العسكرية الثانية (وهران)⁽¹⁶⁾. وبمقارنته مع "بوتفليقة" و"يحيى"، "الشاذلي" (كما سوف يُطلق عليه طوال الوقت تقريباً) كان شخصاً ضعيفاً يتجربة سياسية متواضعة. وهذا هو السبب الذي جعل من الذين آذروا الانتقال يُختارونه.

في العام 1979، بدأ عهد "الشاذلي" مع وجود علامات تُشير إلى الإستمرارية. ومع ذلك، وبعد فترة وجيزة، لوحظ أنّ الأمور بدأت تتغير في الجزائر. ولكن أثبتت الأحداث السابقة واللاحقة أنّ جزائر الإستقلال لا تختلف كثيراً عن الجزائر المستعمرة أو الجزائر الفائرة على الأقل على مستوى المسار السياسي الجزائري. حيث أنّ كل شيء تقريباً تغير في الجزائر ما عدا الممارسات السياسية التي لم تكن أبداً مُبتكرة بقدر ما هي سلبية المرحتين السابقين.

هوامش

(1) يُمكن العثور على وصف آير للجزائر الفرنسية أدلى به واحد من أعظم الروائيين الفرنسيين من أصل جزائري، أنظر:

Albert Camus, *The First Man*, (New York: Knopf, 1995) ;
et *L'Étranger*, (Paris: Gallimard, 1970).

(2) Bruno Etienné, *Abdelkader: isthme des isthmus*, (Paris: Editions Hachette, 1994) ; et *Le magazine de Libération*, (25- 31 mars 1995), p.15.

دُكِّر "إتيان" (Etienne) أن عدد الجزائريين الذين رُأقوا "عبد القادر" إلى المنفى يُصل إلى 15 000.

3) Jules Cambon, as quoted in Roger Murray and Tom Weingraf, « The Algerian Revolution », *New Left Review*, n° 22 (Decembre 1963), p.23.

4) Voir Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition*, (Yale: Yale University Press, 1971), pp.91- 105.

حول فوائد تصحيح النزاع قبل توسيع المشاركة. ولكن أنظر أيضا نقد

Robert H. Dix, « History and Democracy Revisited », in *Comparative Politics* (Octobre 1994), pp.91- 105.

الذي أشار إلى أنه قبل أيّ افتتاح للنظام، يُمكن أن تُؤدي الاتفاقيات نفس الوظيفة والتعود على ذلك لفترة طويلة.

5) Voir Kateb Yacine, *Nedjma*, (Virginia: University Press of Virginia, 1991).

تتناول هذه الرواية بدايات بيئة العنف في الجزائر. فعين انتهت الحرب العالمية الثانية، قمع الفرنسيين بالقوة مظاهرة امتدت على نطاق واسع في جميع أنحاء مدينة سطيف. وقد أدت هذه الأحداث إلى تطوّر موقف جيل كامل من الجزائريين. أنظر:

Mohamed Harbi, *Le FLN, Mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir (1945- 1962)*, (Paris : Editions J.A, 1980), pp.28- 30.

6) Lahouari Addi, *L'Algérie et la démocratie : pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine*, (Paris : Editions La Découverte, 1994), pp.15- 33.

7) Redha Malek, *L'Algérie à Evian : histoire des négociations secrètes 1956- 1962*, (Paris : Editions du Seuil, 1995).

8) William B. Quandt, *Revolution and Political Leadership : Algeria, 1954- 1968*, (MIT Presse, 1969), pp.164- 178.

9) Quandt, *Revolution and Political Leadership*, pp.148- 174; et Yves Courrière, *Les Fils de la Toussaint*, (Paris : Fayard, 1968) ; et Harbi, *Le FLN : Mirage et réalité*, pp.195- 223.

10) بَيْمَى "بن بلة" في السجن حتى أوائل سنوات الثمانينات. ومع ذلك، يُمكن ملاحظة شيء نادٍ في العالم العربي، وهو أنه لا يزال يعيش على أرض الجزائر رؤسائها السابقين. وليس فقط في حالة النفي. لا يزال جميع الرؤساء السابقين للجزائر، في أواخر سنوات التسعينات، كين بلة، الشاذلي وعلي كافي يعيشون في الجزائر.

11) Addi, *L'Algérie et la démocratie*, pp.41- 46.

12) John Waterbury, *Expoded to Innumerable Delusions : Public Enterprise and State Power in Egypt, India, Mexico, and Turkey*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp.24- 25.

13) Voir Yahya M. Sadowski, *Political Vegetables ? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture*, (Virginia: Brookings Institution, 1991), pp.67- 80.

بشأن "التحيز الحضري"، أنظر أيضا:

Iliya F. Harik, *Economic Policy Reform in Egypt*, (Florida: University Press Florida, 1997).

وفي الحالة السورية، أنظر:

David Waldner, *State Buildings and Late Developments*, (Cornell: Cornell University Press, à paraître).

14) Giacomo Luciani, « The Oil Rent, Fiscal Crisis of the State and Démocratization » in Ghassan Salamé, *Democracy Without Democrats ? The Renewal of Politics in the Muslim World*, (London: I.B Tauris Publishers, 1994), pp.130- 155.

15) Ahmed Rouadja, *Les frères et la mosquée: enquêtes sur le mouvement islamiste en Algérie*, (Paris : Editions Karthala, 1990), pp.77- 109.

16) Voir Yahya Rahal, *Histoire de pouvoir : un général témoin*, (Alger : Casbah Editions, 1997), pp.66- 72.

رؤية من الداخل حول الصراعات على الخلافة داخل الحزب.